رابعا: النظام الاقتصادي The Economic system

تعني كلمة (System) نظاما أو منظومة وفي المعجم الوسيط باللغة العربية نسق الشيء نسقا، فالنظام يعني الانتظام ضمن ترتيب وآلية معينة من خصائصها التنظيم والتوازن والنزوع نحو الاستقرار.

ومن ذلك يمن أن نستنتج أن مفهوم النظام الاقتصادي يعني (ذلك الكل المركب من القواعد والقوانين والتقاليد والمبادئ التي تحكم عمليات الاقتصاد القومي ويتم من خلالها استخدام الموارد الانتاجية لا شباع الحاجات الانسانية)، ويهدف النظام الاقتصادي الى تحديد أنواع وكميات السلع والخدمات التي تنتج وطرق انتاجها وكيفية توزيعها، وبصرف النظر عن نوع النظام الاقتصادي الذي يتبعه المجتمع فأن عملية الانتاج وكيفية توزيعها تنتج عنه مشاكل وتعقيدات يتطلب حلها تنسيقا وتخطيطا وهذه المشاكل يمكن حصرها فيما يلي:

ماذا ينتج ، وكم ينتج، وكيف ينتج، لمن ينتج، وكل نظام يجيب على الاسئلة أعلاه بطريقته الخاصة، فتنظيم النشاط الاقتصادي في النظام الرأسمالي يختلف عما هو في النظام الاشتراكي وان النظام الاقتصادي الخاص بأي بلد يعتمد على من هو المالك للثروة **"الافراد أم الدولة"**، وبناءا على ملكية الثروة هنالك ثلاثة أنواع من الانظمة الاقتصادية هي:

1. **نظام المشروع الحر (الرأسمالي) Free Enterprise**

وفيه تكون جميع الثروات مملوكة للإفراد، وان المشكلة الاقتصادية في هذا النظام تحل من خلال ميكانيكية (آلية الاسعار) والتي تعني ان التغيرات في حاجات المستهلكين يؤدي الى تغيرات الاسعار وان التغيرات في الاسعار تقود الى تغيرات في الانتاج (العرض) لذا فأن التغيرات في الحاجات تؤدي الى تغيرات في الانتاج وبالتالي في العرض، وهذا النظام يدعى نظام سيادة المستهلك.

2. **نظام الاقتصاد المخطط (الاشتراكي) Planned economic**

ان مشاكل الانتاج و، ماذا وكم وكيف، وكذلك مشاكل التوزيع هي لمن وكيف وكم، تحل من خلال سلطة التخطيط المركزية في الدولة وذلك استنادا الى الملكية الاجتماعية للثروة.

3. **نظام الاقتصاد المختلط Mixed economic**

في نظام المشروع الحر تؤخذ القرارات من قبل الافراد، وفي الاقتصاد المخطط من قبل الدولة، لكن في الاقتصاد المختلط بعض القرارات تتم من قبل الدولة (القطاع العام) وبعضها الآخر من قبل القطاع الخاص.

خامسا: طرق البحث الاقتصادي

المنهج العلمي هو الطريقة التي يسلكها العقل في دراسة علم ما للوصول الى القوانين التي تحكم ذلك العلم، وان الهدف من البحث العلمي هو الوصول الى حقيقة الشيء موضوع البحث.

يعتمد البحث العلمي على منهجين هما: المنهج الاستنباطي (أو المنهج النظري الاستنتاجي)، والمنهج الاخر هو المنهج الاستقرائي (أو التجريبي أو الواقعي) وفيما يلي تعريف بكل من المنهجين:

1. **المنهج الاستنباطي (أو المنهج النظري الاستنتاجي)**

يقوم هذا المنهج (الطريقة) في البحث في علم الاقتصاد على اساس التجريد، أي الظاهرة الاقتصادية موضوعة البحث تجرد من العوامل الكثيرة التي تؤثر فيها لكي تسهل دراستها، وتسمى هذه الطريقة احيانا بالطريقة الاستنتاجية، التي تعتمد على فروض تقبل صحتها بشكل مسبق، ويستخلص منها قوانين واحكام تتعلق بحالة معينة، فمثلا اذا اردنا دراسة اسباب انتقال رؤوس الاموال بين الدول نستنتج بأن اختلاف اسعار الفائدة بين تلك الدول هو سب في ذلك الانتقال دون الانحياز لأي سبب آخر.

2. **المنهج الاستقرائي**

هذا المنهج في البحث هو خلاف المنهج الاستنباطي، فهو يعتمد على مشاهدة اكيدة للوقائع لاستخراج احكام وقوانين يمكن تعميمها وهي تفترض دراسة الوقائع بغية وضع القوانين بطريقة التحليل المنطقي للوصول الى القواعد العامة، فهي عملية عقلية تنصرف الى الاستدلال عن طريق الملاحظة فمثلا عند دراسة اختلاف اسعار الفائدة بين الدول فانه يمكن القول ان ذلك يؤدي الى انتقال رؤوس الاموال من الدول ذات سعر الفائدة المنخفض الى الدول ذات سعر الفائدة المرتفع للحصول على أعلى العوائد.

سادسا: طرق التحليل الاقتصادي

ان الاقتصادي يمكن ان يستخدم احدى طرق التحليل الاقتصادي الاتية للوصول الى اهدافه:

1. **الطريقة الوصفية: Descriptive Method**

تستند هذه الطريقة الى تحليل الظواهر الاقتصادية وصفيا دون ان يكون هنالك ربط دقيق بين الظواهر المختلفة وهذا النوع من التحليل يجعل الباحث عرضة لأخطاء التناقض المنطقي، غير أن هذه الطريقة تكون مفيدة في تحليل العلاقات التي تصعب صياغتها بطريقة كمية.

2. **الطريقة الرياضية Mathematical Method**

تعتمد هذه الطريقة في صياغة العلاقات الاقتصادية بشكل معادلات رياضية للتعبير عن الظاهرة الاقتصادية قيد الدرس، وهذا يتطلب من الباحث أن يكون ملما بالرياضيات ، وتجدر الاشارة الى ان الاقتصادي يجب أن يتجنب الاسهاب في

استخدام الرياضيات لان ذلك يفقد الاقتصاد طبيعته الاجتماعية، ويسمى العلم الذي يدرس الاقتصاد ويستخدم الرياضيات في تفسير الظواهر الاقتصادية بالاقتصاد الرياضي (Mathematical Economics).

3. **الطريقة القياسية: Method Econometrics**

ان الاقتصاد الرياضي يعتمد على النظرية الاقتصادية في صياغة العلاقات بين الظواهر الاقتصادية بشكل دالي، اما الطريقة القياسية فهي تقوم بإيجاد العلاقات بشكل كمي، لذا فانها تعتمد على الرياضيات والاحصاء والنظرية الاقتصادية، ويسمى العلم الذي يدرس الظواهر بهذه الطريقة بالاقتصاد القياسي (Econometrics).

سابعا: ما الفائدة من دراسة الاقتصاد:

تتحقق من دراسة الاقتصاد فائدتان رئيسيتان هما:

الاولى: انها تمكننا من كيفية عمل النظام الاقتصادي في خطوطه الكبرى على الاقل، فالعلاقات المتبادلة بين الاجور والاسعار والضرائب والانفاق الحكومي والصادرات والواردات وغيرها ينبغي تتبعها بالتحليل الدقيق كونها ليست واضحة تماما، لذلك فأن دراسة هذه تؤدي الى معرفة كيفية قيام النظام الاقتصادي بوظائفه المختلفة وكيفية نشوء المشاكل الاقتصادية.

الثانية: هي التطبيقات العملية، أو كيفية استخدام علم الاقتصاد دليلا أو مرشدا للعمل، ولأسباب واضحة كان ت هذه الفائدة دائما الهدف الرئيس للتحليل الاقتصادي.

ثامنا: الفعاليات الاقتصادية

هنالك بعض الفعاليات الاقتصادية التي يتطلب القيام بهدف الانتفاع من الوسائل النادرة في محاولة لإشباع حاجاتنا المتعددة والتي يمكن تقسيمها الى أربع هي:

1. **الانتاج: Production**

الانتاج هو خلق المنفعة أو زيادتها، أي تكوين سلعة أو زيادة المنفعة من تلك السلعة لإشباع حاجة، فتلك تعد انتاجا، فعند زراعة الفلاح لا رضه يكون هنالك انتاج، وعندما يحول العامل المواد الاولية الى شكل آخر أكثر فائدة يكون هنالك انتاج أيضا، وعندما يعاج الطبيب مريضا يكون هنالك انتاج أيضا، فالإنتاج يتضمن أية فعالية تجعل السلع والخدمات متوفرة للناس.

2. التبادل:

وهي عملية وضع المنتجات التي تم انتاجها بأيدي أولئك الذين يستخدمونها بعد عملية الانتاج.

3. التوزيع: Exchange

يقصد بالتوزيع في التحليل الاقتصادي تقسيم القدرة الشرائية (الدخل) بين أولائك الذين أسهموا في الانتاج على شكل مدفوعات(أجور، ريع، فائدة، ربح).

وان هذه العملية تدعى بالتوزيع الوظيفي لان توزيع الدخل على العامل الانتاجي يكون حسب وظيفته أو حسب اسهام ذلك العامل في الانتاج الكلي.

4. الاستهلاك: Consumption

الاستهلاك هو الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي ويتمثل بالانتفاع من السلع والخدمات لاشباع الحاجات الانسانية.

ويمكن تمثيل الفعاليات الاقتصادية بنموذج بسيط يبين التدفق الدوري الاقتصادي، وفيه يمثل مصطلح الاشخاص جميع اولائك الذين يواصلون النشاط الاقتصادي بتقديم الموارد الانتاجية (عوامل الانتاج) مقابل الدخول النقدية (الاجور، الريع، الفائدة، الربح)، التي يحصلون عليها من المشروعات والتي بدورهم ينفقونها على السلع والخدمات المنتجة في هذه المشروعات.

أن السلع والخدمات التي يشتريها الافراد لاستعمالها والتمتع بها (كالغذاء والملابس والخدمات الطبية .... ألخ)، تدعى بالسلع الاستهلاكية.

اما مصطلح المشروعات فيمثل الوحدات الانتاجية، والوحدة الانتاجية هي مؤسسة (كالمعمل أو المزرعة أو الحقل) تقوم بجميع عوامل الاشباع باعتبارها مدخلات وتحويلها الى مخرجات بشكل سلع وخدمات.

واختصارا ان العملية الانتاجية تتألف من الاشخاص الذين يجهزون عوامل الانتاج للمشاريع مقابل استلامهم الدخول النقدية من هذه المشاريع التي استلمت هذه العوامل الانتاجية واستخدمتها في انتاج السلع والخدمات التي يقوم الاشخاص بأنفاق دخولهم النقدية عليها.

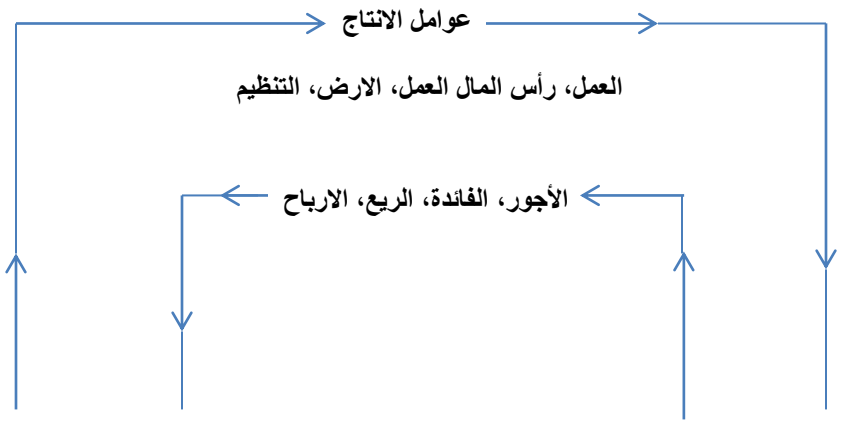

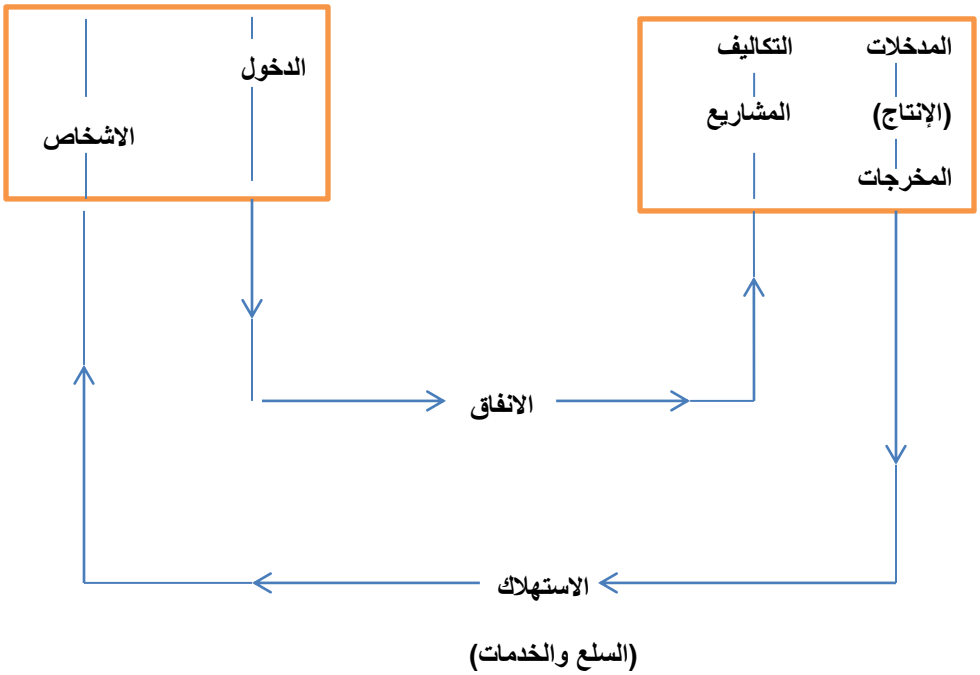

من الشكل أعلاه يظهر أن هنالك تيارين متعاكسين هما:

أ – التيار الحقيقي Real Flow

هو تيار عوامل الانتاج من الاشخاص الى المشاريع وبعد أن تتحول هذه العوامل في المشاريع الى سلع وخدمات تعود الى الاشخاص.

ب – التيار النقدي: Monetary Flow

هو تيار يبدأ من المشاريع الى الاشخاص (المشاريع تشتري عوامل الانتاج من الاشخاص) ثم تعود النقود الى المشاريع (الاشخاص يشترون السلع والخدمات من المشاريع).

تاسعا: الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي:

للنظرية الاقتصادية مجالين واسعين هما الاقتصاد الجزئي الذي يتعلق بمسائل الافراد والمشاريع والاسواق ويكون تركيز الاهتمام فيه على تحليل الاسعار والكميات بقوى العرض والطلب لذا فان نظرياته هي نظرية الطلب ونظرية العرض ونظرية السعر في الاسواق المختلفة

والمجال الثاني هو الاقتصاد الكلي والذي يتعلق بكميات التحليل الاقتصادي ويتجاهل الوحدات الفردية، فهو يهتم بالناتج الكلي للاقتصاد والمستوى العام للأسعار في كل منشأة أو صناعة على حدة.

ويمكن اجمال الفروق بين الاقتصادين الجزئي والكلي بما يلي:

1. يهتم الاقتصاد الجزئي بالسلوك الفردي فهو يحاول تحديد ما الذي يجعل فردا ما يشتري أحدى السلع بدلا من الاخرى كونه مستهلكا، وما الذي يدفع منتجا ما لإنتاج هذه السلعة أو تلك كونه منتجا، لان النقطة الاساسية في هذا الاقتصاد هو الوحدة الاقتصادية (فرد أم مشروع) وسواءا أكان هذا الفرد مستهلكا أو منتجا، في حين يهتم الاقتصاد الكلي بتحليل السلوك الكلي، فهو يعالج مشاكل الاقتصاد الوطني ككل، كدراسة الانتاج الكلي والاستخدام الكلي والمستوى العام للأسعار، ويصف الدورات الاقتصادية ويحلل الاجراءات المالية والنقدية المختلفة، كوسائل لاستقرار مستوى النشاط الاقتصادي، ويفسر التضخم ويحلل أثر تغيرات معدل النمو الاقتصادي.

2. يتم اشتقاق الدوال الجزئية من دراسة الوحدات الفردية التي تكون منها الدالة (Function) مثل تقدير دالة الطلب والعرض على القطن.

   أما اشتقاق الدوال الاقتصادية الكلية فيتم من البيانات الاجمالية مثل احصاءات الناتج الزراعي السنوي لبلد معين.